مجلة وادى النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربوية

إستراتيجيات القوى المتوسطة فى إفريقيا جنوب الصحراء: دراسة مقارنة بين تركيا وإسرائيل

د. أحمد الباسوسي

مدرس العلوم السياسية، بكلية الإدارة والتكنولوجيا المهنية والحاسبات، الجامعة المصرية الروسية

مستخلص:

تزايدت أهمية القارة الإفريقية بشكل ملفت للانتباه في السنوات الأخيرة، إذ تحتوي أراضيها على كميات كبيرة من مصادر الطاقة كنفط والغاز الطبيعي، علاوة على امتلاكها النصيب الأكبر من المعادن التي لا تزال غير مكتشفة بصورة كاملة حتى الآن، ذلك فضلًا عن موقعها الإستراتيجي المتميز، مما جعلها الساحة الأبرز للتنافس الدولي. وقد دفع ذلك العديد من القوى الدولية سواء الكبرى أو المتوسطة للبحث عن موطئ قدمًا فيها، إذا في مقدمتها كل من تركيا التي وسعت نفوذها بين بلدان القارة بصورة لافته على كافة الأصعده سواء السياسية أو العسكرية أو الثقافية. وإسرائيل أيضًا اعتمدت هي الأخرى على كافة السبل الممكنة للتسلل إلي كافة أرجأ بلدان جنوب الصحراء، مما جلعها منافس حقيقي مؤثر لا يمكن تجاهله لا سيما بعد توسع نفوذها في دول المنابع النيل التي تمثل عمقًا استراتيجيًا وأمنيًا لمصر، وازياد أنشطتها فى الدول الإفريقية المطلة على البحر الأحمر.

وفي هذا الإطار، تهتم تلك الدراسة بالقاء الضوء على نمط تفاعل كل من الدولتين، والسبل التي اعتمدا عليها للتسلسل لبلدان إفريقية جنوب الصحراء باعتبارهما من أبرز القوى المتوسطة وفقًا لرؤية مختلف المنطلقات الفكرية والنظريات المركزية الكبرى في العلاقات الدولية كأطر عامة للتحليل.

كلمات مفتاحية: القوى المتوسطة– تركيا– إسرائيل– إفريقيا جنوب الصحراء.

(ISSN: 2536 - 9555)

Abstract

The importance of the African continent has increased remarkably in recent years, as it contains large quantities of energy sources such as oil and natural gas, in addition to possessing the largest share of minerals that are still not fully discovered so far, in addition to its distinguished strategic location, which made it one the most prominent arena for international competition.

This has prompted many international powers, whether major or middle, to search for a foothold in it, especially Turkey, which has expanded its influence among the countries of the continent in a remarkable manner at all levels, whether political, military or cultural.

Israel also used all possible means to infiltrate all sub-Saharan countries, which made it a real and influential competitor that cannot be ignored, especially after expanding its influence in the Nile basin countries, which represents a strategic and security depth for Egypt, as well as increasing its activities in the African countries bordering the Red Sea.

In this context, this study tries to investigate the patterns of interaction of each of the two countries, and the various strategies they used to engage into sub-Saharan African countries, and that within the framework of the grand international relations paradigms.

مقدمة:

أن القارة الإفريقية بما لها من أهمية جيوبولتيكية التي تتمثل في موقعها الجيوستراتيجي بالغ الأهمية، وأهمية اقتصادية، تتمثل في مواردها الطبيعية بخاصة مصادر الطاقة كالغاز والنفط، علاوة على كونها أحد أهم مصادر المعادن كالذهب والماس، فضلًا عن أهميتها التجارية باعتبارها سوقًا واسع ناشئ يفتقد وجود الحد الأدنى من أساسيات الحياة، جعلها ساحة جديدة للتنافس الدولي، فلم تعد حكرًا على القوى الدولية الكبرى فحسب.

فعلى الرغم من التواجد المكثف للصين، والولايات المتحدة، وروسيا، وبعض البلدان الأوروبية الأخرى لا سيما فرنسا، إلا أن القوى المتوسطة هى الأخرى قد بدأت منذ سنوات للبحث لنفسها مكان بين تلك القوى المركزية، إذ يأتي في مقدمتها تركيا التي تربطها علاقات متميزة مع البلدان الإفريقية، حيث تقدم تركيا نفسها للأفارقة بأنها "شريك الخير" الذي جاء ليقدم يد العون للأصدقاء، مستخدمة في ذلك شبكة من المؤسسات الخيرية والدينية المنتشرة في العديد البلدان في منطقتي القرن الإفريقي والساحل والصحراء، فضلًا عن النشاط الملحوظ للشركات التركية في كافة المجالات بخاصة البنية التحتية، والمطارات، والموانئ.

يأتي ذلك بالتزامن مع المحاولات الإسرائيلية الدؤوبة للتسلسل داخل القارة لتوسيع نفوذها، والتي كانت قد واجهت صعوبات جمه في العقود الأخيرة نظرًا لرفض البلدان الإفريقية لها على خلفية السياسات الإسرائيلية العنصرية ضد الفلسطنيين، إلا أن رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، قد استطاع خلخلة هذا الموقف الإفريقي تجاه إسرائيل في العقد الأخير، لتدخل العلاقات الإسرائيلية–الإفريقية مرحلة جديدة بلغت ذروتها بعد قبول إسرائيل بصفة مراقب في الإتحاد الإفريقي، علاوة على زيادة معدلات التطبيع بين إسرائيل وبلدان القارة.

(ISSN: 2536 - 9555)

إشكالية الدراسة:

انطلاقًا من أهمية مفهوم القوى المتوسطة المتوسطة في العلاقات الدولية، والتي باتت تمثل أحد أهم عوامل الاستقرار أو عدم الاستقرار السياسي على الساحة الدولية. فيمكن صياغة المشكلة البحثية فى تساؤل رئيسي، وهو كالآتي:-

ما هو حدود دور القوى المتوسطة– تركيا وإسرائيل– في إفريقيا جنوب الصحراء؟

الأسئلة الفرعية:

للإجابة عن التساؤل الرئيسي، تستهدف الدراسة الإجابة عن عدد من الأسئلة الفرعية، وهي:

١-ما هو المقصود بالقوى المتوسطة؟

٢-كيف تنظر نظريات العلاقات الدولية المركزية لمفهوم القوى المتوسطة؟

٣-ما هي المقومات التي تملكها كل من تركيا وإسرائيل التي تؤهلهما أن تكونا قوى متوسطة؟

٤-ما هي استراتيجيات التي تنتجها كل من تركيا وإسرائيل تجاه بلدان إفريقيا جنوب الصحراء؟

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة بشكل أساسي على المنهج المقارن، إذ يُمّكن من خلاله التناول المفصل والعميق للتوجهات التركية والإسرائيلية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء باعتبارهما يتنطبق عليهم محددات وشروط القوى المتوسطة. كما يعد ملائمًا لكونه أداة مثالية لإجراء مقارنة دقيقة بين أساليب واستراتجيات كل منهما في المنطقة المستهدفة باعتبارها من أهم المناطق التي تمثل عمقًا إستراتجيًا لمصر.

أهداف الدراسة:

على الرغم من أن مفهوم القوى المتوسطة من المفاهمم المتعارف عليها في حقل العلاقات الدولية والدبلوماسية منذ سنوات، إلا أنه قد طرأ عليه العديد من التغيرات والتطورات مثل ظهور مصطلحات مشابهه كقوى المتوسطة الصاعدة،

وحدوث تحولات في دور بعض تلك القوى من كونها مصدر لاستقرار النظام الدولي إلي مصدر للقلق وعدم الاستقرار، وهو الأمر الذي دفع الداوئر البحثية لإعادة النظر فيه.

لهذا، تسعى تلك الدراسة لاستخدام اقترابات العلاقات الدولية المركزية الكبرى في محاولة لتفسير سياسات واستراتيجيات القوى المتوسطة بخاصة تركيا وإسرائيل تجاه إفريقيا جنوب الصحراء، لا سيما مع تزايد أهميتها كأحد مراكز الثروة خصوصًا مع تزايد معدلات التنافس الدولي عليها فى السنوات الأخيرة من قبل العديد من الأطراف ليس فقط من القوى الكبرى، وإنما أيضًا القوى المتوسطة التي أوجدت لنفسها موطئ قدمًا فيها.

تقسيم الدراسة:

على هذا النحو تُقسم الدراسة إلي ثلاثة أقسام رئيسية؛ إذ يقدم القسم الأول رؤية نظرية مفصلة عن المقصود بالقوى المتوسطة، والجذور الفكرية لنشأتها، فضلًا عن المداخل النظرية والتحليلية الخاصة بها من منظور نظريات العلاقات الدولة المركزية. أما القسم الثاني، فيتناول بالتحليل المؤشرات والمحددات التي تؤهل كل من تركيا وإسرائيل لكي يكونا قوى متوسطة. أما الثالث، فيركز على إلقاء الضوء بشكل مقارن على سياسات واستراتيجات كل من تركيا وإسرائيل لاختراق بلدان إفريقيا جنوب الصحراء.

المحور الأول

التأصيل النظري لمفهوم القوى المتوسطة

١. المقصود بالقوى المتوسطة.

بشكل عام يُنظر للقوى المتوسطة بأنها دول ليست كبيرة ولا صغيرة من حيث القوة والقدرة والنفوذ الدوليين، كما أنها تظهر ميلًا لتعزيز التماسك والاستقرار في النظام العالمي. وعلى الرغم من مشاكل التصنيف، فقد تم التوصل إلى إجماع

(ISSN: 2536 - 9555)

على أن دولًا مثل أستراليا، وكندا، والنرويج، والسويد هي قوى متوسطة. ومع ذلك، فإن هذا الإجماع على تحديد هوية القوة المتوسطة يتم تقويضه من خلال إدراج دول مثل الأرجنتين، والبرازيل، ونيجيريا، وماليزيا، وجنوب إفريقيا، وتركيا في فئة القوة المتوسطة، من بين دول أخرى(١).

٢. الجذور الفكرية لنشأة مفهوم القوى المتوسطة.

لا يوجد ثمه اتفاق حول توقيت ظهور مصطلح القوى المتوسطة، حيث يرجعه البعض إلى آواخر القرن السادس عشر، عندما قام فيلسوف عصر النهضة الإيطالي جيوفاني بوتيرو Giovanni Botero بتقسيم العالم إلى ثلاث أنواع من الدول grandissime الامبراطوريات، وmezano القوي المتوسطة، وpiccioli القوى الصغيرة. يعكس مصطلح القوى المتوسطة مكانة الدولة النسيبة، وموقعها فى هيكل النظام الدول استنادًا لما تملكه من مقومات وقدرات. بدأ المصطلح فى اكتساب بعده المؤسسي فى السياق الكندي خلال فترة الثلاثينات من القرن المنصرم من خلال كتابات ديفيد ميتراني عن الحكومة العالمية(٢).

وعلى الصعيد الآخر، يرى البعض الأخر أن المصطلح ظهر لأول مرة عام ١٩٢٦ عندما تم قبول ألمانيا للدخول في عصبة الأمم، وأصبح أكثر شيوعًا مع تأسيس منظمة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية. فقد ركز تعريف تلك القوى على ما تقوم به من إجراءات كلاسيكية للقوى المتوسطة، مثل المشاركة فى المنظمات الدولية(٣). الجدير بالذكر، أن المصطلح قد دخل مجال العلوم السياسية بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية عندما وصف، رئيس الوزراء الكندي، لويس لورانت، بلاده بأنها قوة متوسطة(٤).

٣. المداخل النظرية لتفسير مفهوم القوى المتوسطة.

سعت العديد من التفسيرات والمداخل النظرية لفهم ولتمييز ماهية القوة المتوسطة، ومؤشرات تصنيفها. وتتمثل أبرز تلك المداخل في الآتي:-

أ. المدخل الهيراركي أو الكمي (Quantitative) Hierarchical Approach

يعتمد هذا المدخل على مزيج من المؤشرات الاقتصادية، والعسكرية، والاجتماعية، والتنموية لتحديد موقع الدولة فى النظام الدولي. يتضمن استخدام المؤشرات ذات الطبيعة الكمية العديد من نقاط القوة، من أبرزها؛ القدرة على قياس قوة الدولة بطريقة موضوعية، وكذلك تسهيل إجراء المقارنات بين الدول. وعلى الجانب الآخر، تكمن مشكلة مفكري هذا الاقتراب فى عدم وجود اتفاق حول المؤشرات المستخدمة في تراتبية الدول فى التسلسل الهرمي للنظام الدولي، فوفقًا لهذا المعايير عادة ما يتم تقسيم الدول بشكل حاد إلي صغيرة ومتوسطة، وعظمى(٥).

يعد كارستون هولبراد Carsten Holbraad من أبرز أنصار هذا الاتجاه، الذي وضع القوى المتوسطة فى التسلسل الهرمي للنظام الدولي وفقًا للقوة المادية، بحيث تكون القوى المتوسطة أقوى من البلدان الصغيرة، وفي الوقت ذاته أضعف من القوى الكبرى(٦).

وفي هذا الإطار، يرى هولبراد أن تميز القوى المتوسطة يعتمد بشكل أساسي على ما تملكه الدولة من مقومات، والتي تعني وفقًا له قدرتها على فرض أراداتها على الدول الأخرى، علاوة على قدرتها على مقاومة ما تفرضه عليها البلدان الأخرى. وبهذا المعنى فأن تلك المقومات هي وسيلة ممارسة القوة. إذ يرى هولبراد إن قدرات الدولة تتضمن العديد من العناصر منها: العسكرية، والاقتصادية، والاخلاقية، والتي تعتبر صعبة القياس إذا ما قورنت بالعناصر الأخرى(٧).

يتمع هذا المنهج التحليلي بعدد من نقاط القوة، من أبرزها: سهولة تصنيف الدول نظرًا لاعتماده على معايير أغلبها ملموسة قابلة للقياس مثل الوضع الاقتصادي، الذي يمكن قياسة من خلال العديد من المؤشرات كالناتج المحلي

(ISSN: 2536 - 9555)

الإجمالي، والقدرات العسكرية، التي يمكن الاستدلال عليها عبر الانفاق العسكري، والموارد الطبيعية، علاوة على حجم السكان، ومساحة الاقليم.

لكنه في الوقت ذاته، يواجه حزمة من نقاط الضعف بخاصة صعوبة القياس الدقيق لبعض العوامل الأخرى كالابعاد الثقافية والحضارية، وعدم الاهتمام بالقيم، التي تمثل جوهر النظرية البنائية في العلاقات، والتي تعد أحد النظريات المركزية الكبرى في العلاقات الدولية، فضلًا عن غياب الموضوعية. ذلك بالأضافة لعدم وجود حتمة تربط بين أمتلاك الدولة لقدرات ما من جانب، وسلوك معين تنتهجه على الساحة الدولية[٨].

ب. المدخل الوظيفي أو السلوكي أو الكيفي Functional, behavioral (Quantitative) Approach

يرتكز المدخل الوظيفي على فرضية أن القوى المتوسطة تؤدي وظيفة خاصة في العلاقات الدولية استنادًا على قدرتها، واستعدادها السياسى للاتخراط في الساحة الدولية. وفي هذا الإطار، يؤكد جبيلبر أنه "بما أن القوى الكبرى تتمايز عن غيرها بموجب عظمة وظيفتها عن بقية الدول، فإن القوى المتوسطة أيضًا تطالب بأن يتم تميزها باستخدام نفس المعيار على القوى الأصغر. تعود فكرة النهج الوظيفي إلي الدبلوماسي الكندي هيوم رونج Hume wrong، الذي أسس فهمه على ثلاثة معايير وظيفية، وهي: مدى مشاركة أو انخراط الدولة فى قضية ما، ومصالحها، و قدرتها على المساهمة في التعامل مع تلك القضية[٩].

يعتبر كل من أندرو كوبر Andrew Cooper وريتشارد هيجوت Richard Higgott وكيم نوسال Kim Nossal من أهم مفكري هذا الاتجاه، الذي يرفض فكرة الاعتماد على المنهج الهراركي أو البنيوي القائم على القدرات المادية في تصنيف القوى المتوسطة، ليقدم بديلًا يرتكن على سلوكيات الدولة، وسياساتها الخارجية لتحديد مكانتها فى النظام الدولي كقوة متوسطة[١٠]. وفقًا لتصورهم فإن القوة المتوسطة تقوم بثلاث أدوار. **وهي:**

- المحفزات وصناعي السياساتCatalysts and policy entrepreneurs
- الميسرون Facilitators عبر بناء التحالفات، ووضع الأجندات.
- المديرون Managers من خلال المساهمة في بناء المؤسسات وتعضيض الثقة والمصداقية(١١).

ومن ثم فأن تحديده لمعيار محدد فى التصنيف يعتبر من أبرز نقاط قوته، فوفقًا لمنظريه فأن وصف دولة باعتبارها قوة متوسطة يعتمد بشكل أساسي على نمط سلوكها، وانخراطها في عدد من الأنشطة، **وهي:**

- السعي لتسوية الصراعات والخلافات.
- اتخاذ القرارات بشكل جماعي.
- المشاركة الفعالة في المنظمات الدولية.
- التوصل لتوافق مع المجتمع الدولي.

أما عن نقاط الضعف أنه تم تطويره بالأساس بين البلدان التي تعتبر نفسها قوة متوسطة، وبالتالي فإن يتفقر للعالمية، علاة على أنه بفترض وجود اختلاف في نمط سلوكيات القوى المتوسطة عن الدول الأخرى، وهو ما يعد محل شك على الأقل عمليًا(١٢).

ج. المدخل الخطابي أو الهوية Rhetorical (Identity based) Approach

يقوم هذا المدخل على المكون الفكري، وعملية بناء الهوية للقوة المتوسطة. فالقوة المتوسط تتواجد عندما يقوم صناع القرار فى دولة ما بتبني أفكار عن صورة الدولة، ودورها فى النظام الدول. فوفقًا لأنصار هذا الاقتراب، يمكن وصف الدولة بأنها قوة متوسطة حينما تكون ملتزمة بالحفاظ على السلام، والاستقرار فى النظام من خلال بناء التحالفات، والتعاون، والوساطة. وغالبًا ما يتم تقديم كندا واستراليا كأمثلة نموذجية لهذا المكون الفكري من نظرية القوة المتوسطة(١٣).

(ISSN: 2536 - 9555)

على الصعيد الآخر، يفتقر هذا النهج إلي التعريف لفكرة الاستدامة لأنه مترتبط برؤية الدولة لذاتها التي يمكن أن تتغير من فترة زمنية لآخرى، علاوة على اعتمادها بشكل رئيسي على وجهة نظر النخبة السياسية التي تتحكم فى صياغة هوية الدولة باعتبارها قوة متوسطة[١٤].

د. الأقتراب الشامل لتفسير مفهوم القوى المتوسطة.

من أجل الوصول لفهم أكثر واقعية لمفهوم القوى المتوسطة يفضل الاعتماد على نهج يمزج بين القدرات المادية، والعوامل السلوكية، والفكرية. إذ يقوم هذا الاقتراب على اعتبار القوى المتوسطة بأنها تلك التي:

- لديها قدرات مادية متوسطة، وذات حجم متوسطة.
- تعتبر التعديدية والقوة الناعمة بأنها الطريقة المثلى لتعظيم مخرجات سياساتها الخارجية.
- تعتمد على هويتها الذاتية كقوى متوسطة لمخطابة جماهيره الداخلية والخارجية[١٥].

أما على صعيد الانتقادات الموجه للمداخل النظرية لتفسير مفهوم القوى المتوسطة، فتتلخص فيما يلي:-

- أنها تغطي جوانب وقضايا محدودة فى العلاقات الدولية، وذلك لكونها قد تم صياغاتها في إطار السياقات السياسية ذات الميول الليبرالية فى الدول الغربية التي تفترض ارتفاع فرص التعاون بين الدول، وبالتالي فأنها تسعى لإيجاد دور للقوى المتوسطة في هذا السياق. فعلى سبيل المثال، تركز على تعزيز التعاونة، وبناء المؤسسات، بينما تتجاهل القضايا الواقعية مثل البقاء، والأمن.
- فعلى الرغم من تناول الاقترابات الثلاثة لمفهوم القوة المتوسطة بطرف مختلفة، إلا أن جميعها تفترض أن العوامل الفردية التي تتم على مستوى الدولة هى العامل الحاسم فى اعتبارها قوة متوسطة من عدمه في الوقت الذى تتجاهل إمكانية تفاعل الدولة مع الكيانات السياسية الأخرى من غير الدول[١٦].

٤. علاقة الاقترابات الثلاثة بنظريات العلاقات الدولية.

قدمت نظريات العلاقات الدولية المركزية الكبرى تفسيراتها المختلفة بخصوص ماهية القوى المتوسطة، والدور الذي يفترض أن تقوم به على الساحة الدولية. وفي هذا الإطار، يمكن الإشارة إليها، وهي كالتالي:-

أ. **القوى المتوسطة من المنظور الواقعي:** وانطلاقًا من مركزية مفهوم القوة المادية أحد أهم مرتكزات النظرية الواقعية، ومختلف روافدها في العلاقات الدولية. فإن المنظور الواقعي للقوة المتوسطة يرتكز على مجموعة من العناصر منها ما يتعلق بالمكانة Position، وأخرى بالقدرات الكمية Quantitative والمادية Material التي تمتلكها الدولة، علاوة على الجوانب الهيكلية Structural بما في ذلك موقعها فى تسلسل هرم السلطة في النظام الدولي.

فالقوى المتوسطة وفقًا لهذا المنظور لابد أن يكون لها دور بازر للقيام به في النظام الدولي، ذلك الدور ينبع من موقعها الجيوستراتيجي في المنتصف بين القوى الكبرى، والقوى الصغيرة في هرم النظام الدولي بناء على ما تملكه من عناصر القوة لا سيما القدرات المادية. فالقوى المتوسطة يجب أن تمتلك موارد قوية مثل الأراضي، والسكان، والاقتصاد، والصناعة. بالإضافة إلي توافر مصادر الطاقة. كما أنها لابد أن يتوافر لديها قوات مسلحة قوية ومتنوعة سواء جوية أو بحرية أو برية.

ولعل أهم التحديات التي يمكن أن تواجه القوى المتوسطة وفقًا لأنصار الواقعية، تتمثل فى وجود قوى عظمى متناحرة فى منطقة تواجدها، حيث سيواجه بعضهم ضغوط للانضمام لهذا الطرف أو ذاك، مما يخلق حالة من الخطر، وعدم استقرار لديها فيما يطلق عليه "معضلة أمنية".

(ISSN: 2536 - 9555)

ب. **القوى المتوسطة من المنظور الليبرالي:** وعلى عكس الواقعية، ركز الليبراليون على القدرات السلوكية، والخصائص المعيارية بما في ذلك من دور الدولة في تأسيس نظام عالمي عادل، علاوة على الاعتماد على ما يطلق عليه "الدبلوماسية المتخصصة" niche diplomacy. بعبارة أخرى، فأن المعيار الحقيقي لمعرفة ماهية القوى المتوسطة ليس ما تملكه الدولة من قدرات، وإنما ما تقوم به الدولة بتلك القدرات. وبالتالي فأن السياسة الخارجية التي تنتهجها الدولة تلعب دورًا بالغ الأهمية في التعرف على ماهية القوى المتوسطة.

ج. **القوى المتوسطة من المنظور البنائي:** انطلق البنائيون في التعريف بماهية القوة المتوسطة من المنطقة التي أغفلها الليبراليون، حيث لفت أنصار البنائية الانتباه إلي مركزية العوامل الفكرية التي تمثل حجر الزواية لوصف دولة ما بالقوة المتوسطة، إذ يأتي في مقدمتها: الهوية Identity أو التصور الذاتي Self–Identification للدولة حيث تصنف تلك الدولة ذاتها باعتبارها تنتمي لـ "فئة اجتماعية"، وهي القوة الوسطى في المجتمع الدولي. ويضاف لذلك، تصور الدور الوطني National Role Conception ، بمعني ضرورة قيام السياسيين الذين ينتمون لتلك القوى بتبرير التحركات والسياسات الخارجية لبلادهم بأنها انطلاقًا من دورهم كقوة متوسطة على الساحة الدولية. ذلك علاوة على العنصر الثالث المتلعق بالذاتية Intersubjectivity أي ضرورة وجود اتفاق جماعي داخل الدولة ذاتها على ذلك الدور، وتلك الرؤية، بحيث ينعكس بشكل واضح ومستمر من خلال خطابات ومؤسسات الدولة[١٧].

٥. أنواع القوى المتوسطة.

وكنتيجة للتطورات التي شهدتها الساحة الدولية فقد بات من الضروري التفرقة بين نوعين من القوى المتوسطة، وهما: القوة المتوسطة التقليدية، والقوى المتوسطة

الصاعدة. وهو أبرز إسهامات أدوارد جوردان Eduard Jordaan. إذ يمكن التمييز بينهم من خلال مجموعتين من الفروق. وهما كالتالي:-

أ. الفروق التأسيسية Constitutive Differences.

- **التقاليد الديمقراطية:** تنتمى القوى المتوسطة التقليدية إلى المدرسة الديمقراطية الراسخة والمستقرة، بينما القوى المتوسطة الصاعدة لاتزال حديثة العهد بالديقمراطية، كما أن بعضها لايزال بعيد عن الديمقراطية فى بعض المجالات.
- **توقيت نشأتها كقوى متوسطة:** ظهرت القوى المتوسطة التقليدية خلال فترة الحرب الباردة، بينما شهدت مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة ظهور القوة المتوسطة الصاعدة.
- **موقعها فى الاقتصاد العالمي:** تقع القوى المتوسطة التقليدية تحت طائفة دول المركز Core أو القوى الاقتصادية الصناعية المتطورة المهيمنة اقتصاديًا، بينما القوى الصاعدة تنتمى لفئة الدول شبة الطرفية Semi-periphery.

ب. الفروق السلوكية Behavioral Differences.

- **نمط توزيع الثروة محليًا:** تشهد القوى المتوسطة درجة عالية من التساوى فى توزيع الثروة على صعيد المحلي، بينما تعاني القوى الصاعدة من فجوة واسعة فى عملية توزيع الثروة.
- **التأثير الإقليمي:** لا تتتمع القوى المتوسطة التقليدية بقوة وتأثير كبير في محيطها الإقليمى، وعلى النقيض من ذلك فأن القوى الصاعدة تتمتع بنفوذ كبير يصل على درجة الهيمنة الإقليمية فى بعض الأحيان.
- **موقفها من التكامل الإقليمى:** تبدو القوى المتوسطة التقليدية غير متحمسة بشكل كبير للتكامل والتعاون الإقليمي، في حين تعد القوى الصاعدة أحد أهم المشاركين، بل والمبادرين لدخول فى مسارات تكاملية في إقليميها[١٨].

(ISSN: 2536 - 9555)

المحور الثاني

مؤشرات امتلاك تركيا وإسرائيل مقومات القوى المتوسطة

تمتلك كل من من تركيا وإسرائيل حزمة من المؤشرات التي تؤهلهما أن تكونا قوى متوسطة على الصعيد العالمي وفقًا للإطار النظري لمفهوم القوى المتوسطة الذى تم التعرض له سالفًا، مع الأخذ في الاعتبار حدوث تفاوت فى الأوزان النسبية لكل مؤشر فى الحالتين.

١ – تركيا

تمتلك تركيا حزمة من المقومات المادية، وغير المادية التي تؤهلها أن تكون قوة متوسطة فعالة على الصعيد العالمي(١٩). إذا يأتي في مقدمتها: **القدرات العسكرية،** فوفقًا لتقرير "جلوبال فاير باور" الصادر عام ٢٠٢١، تحتل تركيا المركز ١١ عالميًا من حيث ترتيب الجيوش من بين ١٣٩ جيش حول العالم. إذ يضم الجيش ٨٩٥ ألف جندي من بينهم ٣٩٠ ألف في قوات الاحتياط. كما يمتلك ١٠٥٦ طائرة حربية، بينها ٢٠٦ مقاتلات، و٤٧١ مروحية بينها ١٠٤ مروحية هجومية. ذلك بالاضافة إلي ٣ آلاف دبابة، ونحو ١١ ألف و٦٠٠ مدرعة، و٩٤٣ ذاتي الحركة الحركة، و١٢٠٠ مدفع ميداني، و٤٠٧ راجمة صواريخ. وعلى صعيد الأسطول الحربي التركي فيتكون من ١٤٩ قطعة بحرية بينها ١٦ فرقاطة، و١٠ كورفيتات، و١٢ غواصة، و٣٥ سفينة دورية، و١١ كاسحة ألغام. هذا، في الوقت الذي بلغت فيه ميزانية دفاع الجيش التركي ما يزيد عن ١٧ مليار دولار(٢٠).

اقتصاديًا، يحتل الاقتصاد التركي المرتبة الثالثة عشر بين مختلف دول العالم اعتماداً على مؤشر الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٢٠ الذى يبلغ ٢ ترليون و٣٧١ مليار دولار(٢١).

أما على صعيد الموارد غير الملوسة، فيأتي في مقدمتها: **المساحة والموقع الجغرافي**، إذا تعتبر تركيا دولة متوسطة الحجم، وتبلغ مساحتها ٧٧٩,٤٥٢ كيلومتر مربع، منها حوالي ٩٧% في قارة آسيا، و٣% في أوروبا، وهو ما يعطيها ميزة أنها تعد ممر رئيسي يربط الشرق بالغرب. كما تتمتع أيضًا بسواحل طويلة نسبيًا تبلغ مساحتها قرابة ٧٢٠٠ كم تتطل على بحر أيجة من الغرب، والبحر المتوسط من الجنوب، والبحر الأسود من الشمال.

تعتبر **الأهمية الجيوبولتيكة** لتركيا من أهم مميزتها، حيث أنها تمثل أحد الممرات الرئيسية لنقل مصادر الطاقة لا سيما النفط والغاز بحر قزوين من منطقة آسيا الوسطى إلي أوروبا عبر عدد من خطوط الأنابيب، علاوة على مرور غالبية صادرات الغاز الروسي من أراضيها عبر شبكة من خطوط الأنانيب بخاصة خط "ترك ستريم" الذى ينقل قرابة ٣١ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعيي إلي أوروبا سنويًا(٢٢).

هذا، **وتتمتع تركيا بانتشار دبلوماسي واسع** النطاق عالميًا، فتأتي تركيا فى المرتبة السادسة خلف الخمس دول دائمة في مجلس الأمن من حيث عدد الممثليات الخارجية، فوفقًا لمؤشر الدبلوماسية العالمية، فلتركيا ٢٣٣ بعثة دبلوماسية من بينها ١٣٥ سفارة، و١٣ ممثلية دائمة، و٨٤ قنصلية عامة. كما أنها الدولة الوحيدة التي لديها سفارة فى قبرص الشمالية نظرًا لعدم اعتراف أي دولة أخرى في العالم بها.

وفي إطار **النفاذ المؤسسى**، فتشارك في العديد من المؤسسات الهامة في مقدمتها: الأمم المتحدة، وحلف شمال الأطلنطي، ومنظمة التجارة العالمية، اللجنة الأوروبية، والمنظمة الأوروبية للتعاون والأمن، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومنظمة البحر الأسود للتعاون الاقتصادي، ومجموعة الثمانية، ومؤتمر تدابير زيادة الثقة والتعاون فى آسيا، والمشاركة فى عملية برشلونة للإتحاد من أجل المتوسط، علاوة على سعيها المستمر للإنضمام للإتحاد الأوروبي(٢٣).

(ISSN: 2536 - 9555)

واستنادًا على تلك القدرات، فلم يعد من الممكن تجاهل **التأثير الإقليمي لتركيا** في منطقة الشرق الأوسط، فكانت تركيا حاضرة بقوة منذ بداية الأزمة السورية عام ٢٠١١، إذ تعتبر لاعب رئيسي على الساحة السورية لا سيما بعد التواجد العسكري الهائل لها فى الأراضي السورية، علاوة على مشاركتها فى كافة مسارات التفاوضية مع القوى الكبرى بخاصة روسيا والولايات المتحدة الأمريكية. فعلم يعد من المتوقع الوصول إلي تسوية سياسية فى سوريا دون قبول تركيا لها نظرًا للأوضاع الإستراتيجية، وتواجد القوات التركية وتوغلها واسع النطاق فى كافة أرجأ سوريا، وهو الأمر الذى باتت تدركه القوى الكبرى المتحكمة فى مسار الأحداث السورية. ويضاف لذلك، الدور الذي باتت تلعبه تركيا فى ليبيا أيضًا لا سيما بعد توقيع الاتفاقيات الأمنية والعسكرية، واتفاقات ترسيم الحدود البحرية مع حكومة فايز السراج في نوفمبر ٢٠١٩، والذى بموجبهما قامت تركيا بارسال دعم عسكري، ولوجسيتي للسراج(٢٤).

٢ – إسرائيل

على الرغم من عدم انطباق بعض المعايير التي يفترض تواجدها في القوى المتوسطة على إسرائيل مثل المساحة حيث تبلغ مساحتها ٢٢,١٤٥ كيلو متر مربع، وعدد السكان يصل إلي قرابة ٩ ملايين. إلا أنه لا يمكن وصفها بالقوى الصغيرة، ولا بالقوى الكبرى. وبالتاتي فهي أقرب ما تكون إلي القوى المتوسطة استنادًا على بعض المعايير الأخرى.

وفي هذا السياق، فتنملك إسرائيل **قدرات عسكرية متطورة.** فوفقًا لتقديرات تقرير "جلوبال فاير باور" الصادر عام ٢٠٢١، إذا أحتل الجيش الإسرائيلي المرتبة رقم ٢٠ عالميًا، والخامسة من بين أقوي خمسة جيوش في منطقة الشرق الأوسط، وتتجاوز عدد قوات ٦٤٣ ألف جندي من بينهم ٤٦٥ ألف من قوات الاحتياط. وعلى صعيد المعدات، يمتلك سلاح الجو الإسرائيلي ٥٩٥ طائرة حربية منها ٢٤١ مقاتلة، ١٢٨ مروحية من بينهم ٤٨ طائرة هجومية. هذا، وتضم القوات البرية ١٦٥٠ دبابة، و٧٥٠٠ عربة مدعة، و٦٥٠ مدفع ذاتي الحركة،

و٣٠٠ مدفع ميداني، وقرابة ١٠٠ راجمة صواريخ. أما عن الأسطول الحربي بتمتلك إسرائيل ٦٥ قطعة بحرية من بينها ٤ كوفيتات، و٥ غواصات، و٤٨ سفينة دورية. ويصل حجم الأسطول التجاري لإسرائيل إلي ٤٠ سفنية، وخمسة موانئ رئيسية، و٤٢ مطار خدمة. هذا، وتبلغ ميزانية الجيش الإسرائيلي ١٦ مليار و٦٠٠ مليون دولار سنويًا[٢٥]. والجدير بالذكر وفقًا لتقديرات عام ٢٠٢٠ فأن المصروفات الإسرائيلية على التسليح والدفاع تبلغ حوالي ٤.٨% من الناتج المحلي الإجمالي.

أما على الصعيد الاقتصادي، فيحتل الاقتصاد الإسرائيلي المرتبة الخمسين على مستوى العالم اعتمادًا على مؤشر الناتج المحلي الإجمالي الذى بلغ عام ٢٠٢٠ قرابة ال٤٠٠ مليار دولار. ويساهم قطاع الخدمات بما يقارب ٦٩,٥%، والصناعة بـ٢٦.٥%، والزراعة بـ٢.٤%.

وعلى مستوى المصادر غير المادية لإسرائيل، فتأتي في مقدمتها؛ **الموقع الجغرافي والأهمية الجيوبولتيكية**، فتقع إسرائيل في قلب المنطقة العربية، تبلغ إجمالي حدوها البرية ما يقارب ١٠٦٨ كيلو متر، منها ٢٠٨ كيلو متر مع مصر، و٣٠٧ كيلو متر مع الأردن، و٨٣ كيلو متر مع سوريا، و٨١ كيلو متر مع لبنان، و٣٣٠ كيلو متر مع قطاع غزة، و٥٩ كيلومتر مع الضفة الغربية. كما تبلغ سواحلها ٢٧٣ كيلو متر على البحر الأبيض المتوسط، ويعطها هذا الموقع أهمية إقليمية بالغة، علاوة على كونها طرفًا في الصراع العربي- الإسرائيلي[٢٦].

وكنتيجة للصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، وعدم اعتراف العديد من دول العالم بإسرائيل، **فأن الانتشار الدبلوماسي الإسرائيلي** يعتبر منحصر نسبيًا إذا ما قورن بفلسطين، فلدى إسرائيل ٧٨ سفارة خارجية، و١٠٢ بعثة دبلوماسية، إذ تتفوق فلسطين عليها بـ٩٥ سفارة، و١٠٣ بعثة دبلوماسية[٢٧]. كما انعكس الأمر ذاته على مشاركة المشاركة الإسرائيلية في المنظمات الدولية التي تعدد محدودة بشكل كبير، فهي عضو فى الأمم المتحدة، وعدد قليل جدًا من المنظمات الدولية.

(ISSN: 2536 - 9555)

المحور الثالث

سياسات تركيا واسرائيل تجاه افريقيا جنوب الصحراء

١- تركيا

لم تكن إفريقيا من ضمن اهتمامات تركيا منذ تأسيسها عام ١٩٢٣، ويرجع ذلك لكونها كانت مؤسسة حديثًا بعد انهيار الامبراطورية العثمانية، وبالتالي فكانت موردها الاقتصادية محدودة لا تمكنها من تحقيق أهداف السياسة الخارجية فى إفريقا، علاوة على أن توجه السياسة الخارجية كان يميل بشكل كبير نحو الغرب. غير أن تركيا قد بدأت في العودة بشكل ملفت للانتباه بداية منذ عام ١٩٩٨ بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلي سده الحكم، وإطلاق ما يسمي "خطة عمل إفريقيا"، وهو القرار الذى اتخذه وزير الخارجية التركي– حينها– إسماعيل شيم، حيث ركزت الخطة على ضرورة تعزيز العلاقات مع إفريقيا في مختلف المجالات لا سيما الاقتصادية، والسياسية، والثقافية[٢٨].

فعلى الصعيد الدبلوماسي، فقد ارتفع عدد البعثات الدبلوماسية التركية في إفريقيا بشكل ملفت للانتباه، حيث بات لديها ٤٥ سفارة، علاوة على ٢٨ مكتبًا للاستشارات التجارية والاقتصادية. ويضاف لذلك، كثافة الزيارات المتبادلة بين المسئولين الأتراك والإفارقة، والتي بلغت ما يقارب ٥٠٠ زيارة الفترة بين عامي ٢٠١٥–٢٠١٩، علمًا بأن الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، قد زار إفريقيا ٢٣ مرة خلال الفترة ما بين ٢٠١٤ وحتى ٢٠١٩، وهو ما يعد رقمًا قياسيًا غير مسبوق لأي مسئول أجنبي رسمي إلي إفريقيا. غير أن الزيارة الأبرز والأهم كان قد قام بها وزير الخارجية التركي، مولود تشاوش أوغلو، للساحل الإفريقي في ١٠ سبتمبر ٢٠٢٠، حيث ضمت الزيارة ثلاث بلدان، وهم: مالي، وغنيا بيساو، والسنغال[٢٩].

تمخض عن ذلك الاهتمام انعقاد ثلاث قمم للتعاون الإفريقي- التركي كان أولها عام ٢٠٠٨، وثانيها فى ٢٠١٤، وثالثها عقدت فى ٢٠١٧، فضلًا انعقاد ما يُعرف بـ "المنتدى الإعلامي التركي الإفريقي" عام ٢٠١٢[٣٠]. علاوة على ذلك، نيل تركيا فى ١٢ إبريل ٢٠٠٥ صفة مراقب لدى الإتحاد الإفريقي، كما قامت تركيا بتكليف سفارتها في العاصمة الإثيوبية، أديس أبابا، في مايو ٢٠٠٥ لتصبح سفارتها المعتمدة لدى الإتحاد الإفريقي. وفي المقابل أعلن الإتحاد الإفريقي في قمته لعام ٢٠٠٨ تركيا شريكًا إستراتيجيًا له[٣١].

وعلى صعيد **آلية المساعدات**، فتعد تركيا ثالث أكبر مانح للمساعدات الإنسانية إلى إفريقيا بعد الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة بإجمالي مساعدات بلغ بنهاية عام ٢٠١٢ ما يزيد عن ٨٠٠ مليون دولار[٣٢]. والجدير بالذكر بنهاية عام ٢٠١٣ باتت إفريقيا المستفيد الأكبر من مساعدات وكالة التنمية والتعاون التركي، حيث تتلقى حوالي ٣٣% من إجمالي إنفاق الوكالة، وتعتمد تركيا على عدد من المنظمات المجتمعية الناشطة فى إفريقيا لتحقيق استراتيجيتها ذات الطبيعة التنموية والإنسانية، من أبرزها: حركة كولن، ومؤسسة الإغاثة الإنسانية التركية، ومؤسسة كيمسا يوكمو، والهلال الأحمر التركي. كما خصصت تركيا ٥ ملايين دولار لمكافحة الإيبولا في إفريقيا، بالإضافة لبناء عدد المستشفيات خصوصًا في الصومال[٣٣]. كما تكرر الموقف ذاته مع تفشي الكورونا في إفريقيا، قامت تركيا توفير كمية كبيرة من المساعدات الطبية للنيجر، وتشاد تتضمن ٥٠ ألف قناع طبي، و٣٠ ألف قناع N95، وألفي نضارة واقية.

أما على **المستوى الثقافي والتعليمي**، فإن فقد وفرت تركيا في الفترة ما بين ٢٠٠٣-٢٠١٢ عدد ٥٥٠٠ منحة دراسة للطلاب الأفارقة في جامعاتها. ويبلغ عدد الطلاب الأفارقة الذين يدرسون في الجامعات التركية ١٣ ألف طالب، ذلك فى الوقت الذي توفر فيه تركيا ألف منحة جديدة سنويًا. كما تتسلل تركيا إلي

(ISSN: 2536 - 9555)

إفريقيا عبر التغلل فى النظام التعليمي الإفريقي، وهو الدور الذي برعت فيه "مؤسسة المعارف التركية" التي أنشأتها السلطات التركية لإدارة المدارس الخارجية، حيث تملك هذه المؤسسة ٢٣ فرعًا في إفريقيا، بخاصة في الجابون، وتشاد، وغينيا، ومالي، وموريتانيا، والسنغال، والنيجر، وسيراليون، والسودان(٣٤).

وعلى صعيد التواجد **العسكري والأمني**، فكان هناك عدة محاولات لإقامة قواعد عسكرية تركية في مختلف أرجأ القارة، منها ما باءت بالفشل، ففي عام ٢٠١٧، سعت تركيا لإقامة قاعدة عسكرية في السودان، إلا أنها لم تكتمل نتيجة الإطاحة بنظام عمر البشير. غير أن تركيا لم تيأس، وأعلنت في العام ذاته عن إنشاء قاعدة، تركسوم، بجمهورية الصومال، بتكلفة تقارب ٥٠ مليون دولار، على مساحة ٤٠٠ هكتار، وتضم ١٥٠٠ جندي كدفعة أولى، علاوة على قدرتها على استقبال العديد من القطع البحرية، والطائرات، وقوات الكوماندوز الخاصة. كما ألحقت بها ٣ مدارس عسكرية تخضع لأشراف مائتي جندي تركي(٣٥). والجدير بالذكر، أن إقامة تلك القاعدة قد أثار العديد من التساؤلات حول الدوافع التركية وراء إنشاؤها، **حيث يتمثل أبرزها فيما يلي:**

- الرغبة التركية في حماية مصالحها الاقتصادية في القارة الإفريقية.
- مد وتوسيع نطاق نفوذها العسكري إلي منطقة القرن الإفريقي.
- فتح أسواق جديدة للصناعات العسكرية التركية.
- موازنة نفوذ القوى الإقليمية الأخرى في القارة لا سيما إسرائيل، وإيران(٣٦).

وفي العام ذاته، استطاعت تركيا الاتفاق على إنشاء قاعدة عسكرية جديدة في جيبوتي،– وهي بذلك تكون ثاني قاعدة تركية في إفريقيا–، إذ تنظر تركيا إلي جيبوني باعتبارها نقطة إنطلاق هامة نظرًا لموقعها الإستراتيجي المتميز المطل على البحر الأحمر. كما تكرر الأمر ذاته فى ٢٠٢٠، ولكن تلك المرة اتجهت تركيا صوب غرب إفريقيا، فقد شهد شهر يوليو توقيع اتفاق بين تركيا والنيجر

يقضي بإقامة قاعدة عسكرية برية وجوية، بهدف تدريب الجيش وتزويده بالأسلحة والمعدات(٣٧). ويضاف لذلك، قيام تركيا عام ٢٠١٨ بالتعهد بتقديم قرابة الخمسة ملايين دولار كمساعدات مالية للبلدان الإفريقية لدعم قدرتهم في مكافحة الإرهاب. وفي هذا الإطار، فقد قامت الحكومة التركية بتوقيع حزمة من الاتفاقات الأمنية مع عدد من البلدان بخاصة ساحل العاج، والنيجر، وجامبيا.

هذا، وتعتمد تركيا على **زيادة الاستثمارات فى البنية التحية**، والسيطرة على المؤانئ لإحكام تغلغلها داخل القارة. فعلى صعيد البنى التحتية، تساهم تركيا بشكل ملحوظ فى إنشاء الموانى، والطرق، والسدود. إذ تنشط تركيا بشكل ملفت في السنغال، فقد قامت بالمساهمة في إنشاء مطار "بليز دياغني الدولي"، ومركز المؤتمرات، والسكة الحديد، علاوة على مشروع إنشاء المدينة الجديدة بالقرب من العاصمة السنغالية، داكار. وهو الأمر الذى يتكرر فى النيجر أيضًا حيث تنشط تركيا بشكل ملحوظ لا سيما في بناء مطار نيامي الدولي(٣٨). كما تسعى تركيا **للسيطرة على بعض الموانئ الإفريقية**، حيث استطاعت أحد الشركات التركية بالحصول على عقد لإدارة ميناء مقديشو الصومالي(٣٩).

٢- إسرائيل

شهدت العلاقات الإسرائيلية-الإفريقية حالة من صعود الهبوط والصعود متأثرًا في ذلك بموقف غالبية البلدان الإفريقية من حرب ١٩٧٣، والقضية الفلسيطنية، ورفضهم للسياسات الأستيطانية لإسرائيل. غير أن إسرائيل كانت قد دأبت فى السنوات الأخيرة للعودة بقوة مرة للقارة الإفريقية، إذ يرجع ذلك لعدة أسباب قام بإعلانها العديد من المسئوليين الإسرائيليين رفيعوا المستوى فى مقدمتهم: يورام إلرون، نائب المدير العام ورئيس قسم إفريقيا في وزارة الخارجية الإسرائيلية. **إذ تضم ما يلي:**

- مواجهة النفوذ الإيراني المتزايد في القارة الإفريقية، علاوة على تحجيم انتشار التنظميات الإرهابية المتطرفة(٤٠).

(ISSN: 2536 - 9555)

- ضمان المصالح الجيوستراتجية لإسرائيل في منطقة القرن الإفريقي، وشرق إفريقيا نظرًا لقربهما من مدخل البحر الأحمر، والذى يعد أحد أهم المواقع ذات الأهمية الإستراتجية فى المنطقة(٤١).
- المصالح الاقتصادية المتمثلة فى انتشار ما يطلق عليه "الأسواق الناشئة" التي تعد مصدرًا بالغ الأهمية للمواد الخام، ومصادر الطاقة.
- الحصول على الدعم السياسي لإسرائيل في المحافل الدولية على اعتبار أن القارة الإفريقية يبلغ عدد دولها ٥٤، وهو ما يضمن أغلبية معتبرة بما يوسع نفوذها، ويعطها فرصة أكبر للحصول على دعم كتلة كبيرة في الأمم المتحدة(٤٢).

لهذا، فقد تبنت السلطات الإسرائيلية خلال العقد الأخير سياسات أكثر انفتاحًا على بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، تجلت أبرزها فى **الجهد الدبلوماسي** الذي بذله للمسئوليين الإسرائيليين للتسلسل نحو إفريقيا. **منها:**

(١) زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، لافريقيا في ٤ يوليو ٢٠١٦، حيث زار كل من أوغندا، ورواندا، وكينيا، وأثيوبيا. وألتقى أيضًا خلالها برؤساء عدد من الدول الأخرى مثل السودان، وتنزانيا، وجنوب إفريقيا، وزامبيا. وتأتي أهمية تلك الزيارة من كونها الأولى لرئيس وزراء إسرائيلي إلي بلدان إفريقيا جنوب الصحراء بعد الزيارة التي كان قد قام بها أسحق شامير عام ١٩٨٧ أي بعد ما يزيد ٣٥ عام. والجدير بالذكر، أن نتنياهو قد اصطحب معه ما يقارب ٨٠ رجل أعمال ممثلين لحوالي ٥٠ شركة من أجل إضفاء الطبيعة الاقتصادية، والتجارية للزيارة(٤٣).

(٢)زيارة رئيس الوزارء الإسرائيلي، بينامين نتنياهو، في يونيو ٢٠١٧ للعاصمة الليبربية، مونروفا، للمشاركة فى قمة "الإكواس" رقم ٥١، على إثر تلقيه دعوة للمشاركة، بهدف توقيع عدد من الاتفاقات الاقتصادية في مجالات التعليم،

والصحة، التجارة، والزراعة، والموارد المائية، والطاقة. ولعل أهم ما يميز تلك الزيارة وفقًا لمزاعم نتنياهو، أنها أول مرة يتم فيها توجيه دعوة لحضور القمة لزعيم من خارج حدود البلدان الإفريقية.

لم يتوقف أثر الزيارة عند هذا الحد، فقد استغلها نتنياهو لإنهاء الأزمة التي نشبت بين بلاده، والسنغال في ديسمبر ٢٠١٦ على إثر دعم السنغال لرفض التصويت لصالح المستوطنات الإسرائيلية في مجلس الأمن. فالزيارة أسفرت عن إعادة السفير الإسرائيلي إلي العاصمة السنغالية، داكار، ذلك علاوة على إعلان السنغال عن ألتزامها بتقديم الدعم اللازم لترشيح إسرائيل لتكون مراقب في الإتحاد الإفريقي. ويضاف لذلك، الاتفاق على استئناف المشروعات بين البلدين التي كان تم تعليقها في أعقاب الأزمة، وتكثيف معدلات التعاون في عدة مجالات لا سيما الزراعية والأمنية(٤٤).

(٣) زيارة ويزر الدفاع الإسرائيلي، أفيجدور ليبرمان، في ٢٠ مارس ٢٠١٨ إلي كل من رواندا، وتنزانيا وزامبيا، والذى ألتقى خلالها مع رؤساء الدول الثلاث، علاوة على لقاؤه بوزارء الدفاع والشئون الخارجة، ورؤساء الأركان وأجهزة الأمن. إذ توصف هذه الزيارة بالتاريخية لكونها تعد الأولى لوزير دفاع إسرائيلي منذ عقود. حيث أكد ليبرمان في تلك الزيارة على الغرض من التواجد الإسرائيلي في البلدان الإفريقية هو طرد إيران، والحيلولة دون تمددها باعتبارها تمثل الخطر الأكبر على إسرائيل. لكن يبدو أن الأمر لم يتوقف عند حد عزل إيران، حيث كشفت بعض التقارير الإسرائيلية عن إمكانية وجود عرض بصفقة أسلحة إسرائيلية إلي رواندا(٤٥).

ويبدو أن تلك الجهود الإسرائيلية قد تكللت بنجاح لا سيما بعد قبول إنضمام إسرائيل إلي الإتحاد كعضو مراقب بعد ١٩ عامًا من طردها من منظمة الوحدة الإفريقية عام ٢٠٠٢، والتي حلت نفسها وأصبحت الإتحاد الإفريقي. ولعل هذا

(ISSN: 2536 - 9555)

القبول على الرغم من معارضة بعض البلدان بخاصة جنوب إفريقيا يعد أبرز أدلة تزايد النفوذ الإسرائيلي داخل القارة(٤٦).

تعطي صفة المراقب لإسرائيل فى الإتحاد الإفريقي العديد من الميزات، من أبرزها:

- القدرة على متابعة أجندة الإتحاد الإفريقي عن قرب، وبصفة قانونية بخاصة ما يتعلق بفلسطين، مما سيمحنها فرصة للتصويت ضد فسطين، علاوة على قدرتها على إنشاء لوبي إفريقي لدعم التصويت لصالحها.
- وجودها داخل المنظمة سيزيد من فرص إقامة علاقات بدلوماسية بينها، وبين باقي البلدان الإفريقية التي لاتزال إسرائيل غير قادرة على تطبيع العلاقات معها(٤٧).

وفي إطار تقييم مقدار النجاح الإسرائيلي في اختراق القارة الإفريقية دبلوماسيًا، نجد أن من بين الـ٥٤ دولة التي يتكون منها القارة، فتملك إسرائيل علاقات دبلوماسية مع ٤٠ دولة، كما أن لديها ١٠ سفارات في كل من: كينيا، والكاميرون، وإثيوبيا، وجنوب إفريقيا، وساحل العاج، وأنجولا، والسنغال، ونيجيريا، وغانا، وأرتيريا. أما في باقي البلدان فهناك سفراء غير مقيمين بشكل دائم. وعلى الجانب الآخر، فلدى ١٥ دولة أفريقية سفارات دائمة في إسرائيل(٤٨). وفي ٢٤ أكتوبر ٢٠٢٠ ألتقى القائد العسكري السوداني، عبد الفتاح البرهان، برئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نيتنياهو، واتفقا على المضي قدمًا فى تطبيع العلاقات، وذلك على أمل أن تقنع إسرائيل حليفتها واشنطن برفع السودان من قائمة الإرهاب(٤٩).

بخلاف ذلك، تعتبر **الفرص الاقتصادية والاستثمارية** من أهم الأولويات الإسرائيلية فى القارة الإفريقية، هو الأمر الذى عبر عنه وزير الاقتصاد والصناعة الإسرائيلي، إيلي كوهين، فى ٢٠١٨ عن أن ٧٠٠ مليون دولار تنتظر الشركات الإسرائيلية المعنية بتوسيع صادراتها في إفريقيا، لكون القارة تعتبر أحد أبرز المناطق المستهدفة من قبل إسرائيل نظرًا لما تمتلكه من فرص في ظل ما تمتلكه

من إمكانات هائلة. كما كشف الوزير الإسرائيلي عن أن الاستثمارات الإسرائيلية ستتوزع على كالآتي: ١٥٠ مليون دولار في كينيا، و١٠٥ مليون دولار في نيجيريا، و٧٠ مليون دولار في أوغندا، و٦٠ مليون دولار للكاميرون، و٣٣ مليون دولار إثيوبيا(٥٠).

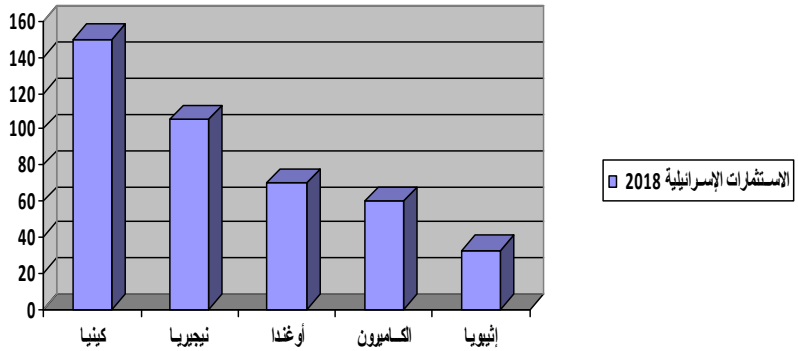

كما تتسلسل إسرائيل داخل القارة الإفريقية من خلال بوابة **التنمية والمساعدات**. فقد قامت منظمة Innovation Africa الإسرائيلية،- وهي منظمة معنية بتحسن أحوال المناطق الريفية في إفريقيا- بالعديد من المشروعات التنموية بخاصة تركيب الألواح الشمسية فى القرى شديدة الفقر في مالاوي، وأوغندا، وتنزانيا، مما ساعد السكان على الحصول على الإضاءة اللازمة للمنازل، والمباني والمدارس، وكذلك تبريد الطعام والأدوية. علاوة على تركيب أنظمة ري إسرائيلية متطورة أدت لتحسين إدارة الميا، وخفض أسعار المحاصيل الزراعية.

وفي فبراير ٢٠١٤، بدأت شركة Gigawatt Global الإسرائيلية بالتعاون من Norfund وScatec Solar، مشروعًا جديدً لزيادة الطاقة الشمسية في روندا، وهو ما أسفر عن الانتهاء من أول محطة طاقة شمسية في شرق إفريقيا في يوليو ٢٠١٤، وقد أدى ذلك لتوفير فرص عمل لما يزيد عن ٣٥٠ من السكان المحليين، ورفع من قدرة توليد الطاقة فى روندا بنسبة ٦%، فخلال عام تشغيلها

(ISSN: 2536 - 9555)

الأول أنتجت المحطة ١٥ مليون كيلو واط في الساعة، ووفرت الطاقة لأكثر من ١٥ ألف من السكان الروانديين المحرومين من الطاقة.

استمرت إسرائيل فى تقديم المساعدات، ففي أغسطس ٢٠١٧ قامت فرق الإغاثة الإسرائيلية بالتعاون مع وكالة التعاون الإنمائي الدولية التابعة لوزارة الخارجية بتوزيع ٦ أطنان من المساعدات الغذائية لجنوب السودان المنكوبة بسبب الجفاف. كما كانت إسرائيل أول دولة ترسل مساعدات غذائية لعشرين ألف من مواطني سيراليون عام ٢٠١٧ على خلفية الوضع المأساوي الناجم عن هطول الأمطار، وحدوث انهيارات طينية مدمرة أودت بحياة ٣٠٠ شخص وتشريد الالآف.

وفي ٢٠١٤ مع انتشار مرض الإيبولا في إفريقيا الذي أدى إلى وفاة أكثر من ١٠ آلاف شخص في ٨ دول في أقل من شهرين، أرسلت إسرائيل فرقًا طبية، وأدوات تعقيم للمساعدة في عمليات الحجر الصحي. وهو ما أقرت به منظمة اليونيسف في تقريرها الصادر في آواخر ديسمبر ٢٠١٤، مؤكدً أن إسرائيل تأتي في مقدمة الدول التي ساهمت في مكافحة الإيبولا بإنفاق ما يقارب ٨,٧٥ مليون دولار لمكافحة المرض في إفريقيا(٥١).

هذا، وتعتمد إسرائيل أيضًا على **آلية التنسيق الأمنى والعسكري** مع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء كأداة للأختراق والتسلل. فقد عاد الجيش الإسرائيلي للساحة الإفريقية من بوابة تدريب عدد من جيوش القارة. ولعل من أهم البلدان الإفريقية التي تستعين بإسرائيل كل من إثيوبيا، وكينيا، وأنجولا، وساحل العاج، وجنوب إفريقيا، ونيجيريا، وتوجو، ومالاوي، والنيجر، والكاميرون، وزامبيا. ويطلق الإسرائيليين على ذلك "الدبلوماسية العسكرية"، والتي تشمل على تنظيم تدريبات مشتركة، وتوريد الأسلحة، وتعيين ملحقيين عسكريين بدول القارة، من بينهم، أبيعازر سيغال(٥٢).

يبرز الدور الإسرائيلي الأمني فى إفريقيا جنوب الصحراء من خلال تدريب ما يسمي "وحدات التدخل السريع" فى العديد من البلدان سالفة الذكر بخاصة فى الكاميرن، والذي يطلق عليها Rapid Intervention Battalion أو اختصارًا (BIR). إذا تمتلك تلك الوحدات وضعًا متميزًا داخل الكاميرون لكونها لا تخضع لسلطة وزارة الدفاع، وإنما بشكل مباشر للرئيس الكاميروني، بول بيا، ويتم تمويلها من أرباح صفقات التنقيب عن الغاز، وشركة النفط الكاميرونية. ويتولى مشروفون إسرائيليون تجنيد وتدريب دفعاتها، وتزويدهم بالأسلحة من بعض الشركات الإسرائيلية لا سيما شركة Israel Weapons Industries، بخاصة البنادق الآلية من طراز Galil، والبنادق الهجومية من طراز TAVOR، والبنادق الصغيرة من طراز ACE21، علاوة على تزويدهم بمركبات وناقلات من طرازي Thunder وSaymar Musketeer.

يمتد الدور الإسرائيلي الأمني والعسكري إلي أبعد من مجرد تدريب تلك الوحدات، إلي تقديم الخدمات الاستخباراتية لبعض أنظمة الحكم فى إفريقيا. فوفقًا لتقرير قام به برنامج UVDA المذاع على التلفزيون الإسرائيلي تحديدًا بتاريخ ٦ يونيو٢٠١٩، فأن الرئيس الكونغولي، جوزيف كابيلا، قد استعان بالمخابرات الإسرائيلية الخاصة، بلاك كيوب، للتجسس على معارضيه من خلال ما يسمى بعملية "كولتان" بعد الاتفاق على ذلك مع مدير وكالة بلاك كيوب، دان زوريلا(٥٣).

تعد **مكافحة الإرهاب** أحد المداخل الإسرائيلية للتسلل نحو إفريقيا، وهو ما عبر رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، في ٢٣ فبراير٢٠١٦، عقب لقاؤه بالرئيس الكيني، اوهورو كينياتا، في القدس، مؤكدًا على "أن إسرائيل مستعدة للعمل مع الدول الإفريقية في الكفاح المشترك ضد الارهاب الإسلامي المتطرف". وتابع نتنياهو "عدد متزايد من الدول الإفريقية يدرك أن إسرائيل هي شريكة فريدة

(ISSN: 2536 - 9555)

من نوعها في مكافحة التطرف"[٥٤]. وبعد الزيارة مباشرة، أعلنت كينيا أنها ستعمل مع مسئولي مكافحة الإرهاب الإسرائيليين لبناء جدار بطول ٤٤٠ ميلًا على طول حدودها مع الصومال لمنع تسلل العناصر الإرهابية إلى البلاد[٥٥].

كما تنامت العلاقات **الثقافية وتبادل الخبرات الفنية** بين إسرائيل وبلدان إفريقيا جنوب الصحراء بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة. ففي سبتمبر ٢٠١٦، سافر أكثر من مائة مهندس زراعي، وطالب هندسة زراعية رواندي إلى إسرائيل للمشاركة في برنامج تدريب مدته ١١ أسبوعًا كان قد نُظم من خلال Kinneret Academic College ومركز Studies Agro. وعلى الرغم من أن الري والميكنة الزراعية هما محور التدريب إلا أن المتدربين تعلموا أيضًا مهارات تربية المواشي، وسلسلة قيمة الحليب، وتربية الأغنام، وإنتاج الدواجن، وهياكل الأشجار المثمرة، وحصاد الخضروات، وتقنيات ما بعد الحصاد.

لم يتوقف الأمر عند الحد، بل أمتد إلي المستويات العليا من المسئولين، حيث سافرت الرئيسة الليبرية، إلين جونسون سيرليف، إلي إسرائيل فى يونيو ٢٠١٦ لتلقي الدكتوارة الفخرية من جامعة حيفا نظرًا لجهودها في مجال مساواة المرأة، وقضايا حقوق الإنسان. تجدر الإشارة، أن سيرليف كانت قد أحضرت معها في تلك الزيارة كل من وزير الخارجية، وزيرة التجارة، ووزيرة الإعلام والثقافة والسياحة[٥٦].

الجدير بالذكر، أن التحركات الإسرائيلية في إفريقيا جنوب الصحراء قد أسفرت عن نجاحات كبيرة تمخض عنها تزايد معدلات التحول إلي الديانية اليهودية لدى الأفارقة. فعلى سبيل المثال فى يناير ٢٠١٨، تحول قرابة ٥٠ شخص إلى اليهودية فى احتفال نظمته منظمة، كولانو، التي كانت قد تأسست عام ٢٠١٢، والتي لعبت دورًا كبيرًا في دعم التحول إلي اليهودية[٥٧].

المحور الرابع
رؤية استخلاصية مقارنة بين السياسات التركية والإسرائيلية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء

وانطلاقًا من استعراض أبرز استراتيجيات وسياسات كل من تركيا وإسرائيل في البلدان الإفريقية جنوب الصحراء يمكن استخلاص ما يلي:-

١) أن الطرفين لا ينظروا لبعضهم البعض كمتنافسين داخل القارة، إذ تعزو إسرائيل خطواتها داخل القارة لغرض مواجهة إيران، وهو الأمر الذي عبره عنه العديد من المسئولين الإسرائيليين بشكل واضح في أكثر مناسبة. أما تركيا فهى تسعى بشكل رئيسي لتقويض النفوذ الفرنسي، وهو ما جعلها تعطي اهتمام كبير لمنطقة الساحل والصحراء التي تنشط فيها فرنسا، لا سيما مع حالة التردي التي شهدتها العلاقات بين البلدين في السنوات الأخيرة على إثر الخلاف في العديد من الملفات السياسية الهامة.

٢) أن الطرفان كانا قد اعتمدا على استراتيجيات مشابهه، لكن بنسب تركيز ونجاح متفاوته. غير أن حتى مع النجاح الذي الذي حققته إسرائيل في اختراق القارة في السنوات الأخيرة، إلا معدل القبول الإفريقي لتركيا لايزال أعلى من نظيره الإسرائيلي، وهو ما يتضح من عدد البعثات الدبلوماسية التركية في القارة، والذي يتجاوز الإسرائيلي، ذلك فضلًا أن لتركيا السبق على إسرائيل فيما يخص الحصول على صفة المراقب في الإتحاد الإفريقي.

٣) أنه على الرغم من القدرة الإسرائيلية على دخول القارة من الباب الأمني والعسكري، المتثمل في تدريب بعض وحدات الحراسات المتخصصة، وتصدير بعض الأسلحة لبلدان القارة، وإعلان نية المسئوبين الإسرائليين عن مساعدة الأفارقة في مواجهة التنظيمات الإرهابية المتطرفة، إلا أن الوجود التركي العسكري يعتبر أكثر تأثيرًا لنظرًا لقدرات تركيا العسكرية في القارة، والتي وصلت لحد وجود عسكري فعلي من خلال إقامة قواعد عسكرية في بلدان

(ISSN: 2536 - 9555)

تتمتع بموقع إستراتيجي متميز مثل الصومال والنيجر، بما يعطي تركيا ميزه نسبية عن إسرائيل.

٤) أن الطرفان قد استغلوا الوضع الإنساني، والتنموي المتردي، وعدم قدرة الحكومات على توفير أساسيات الحياة الكريمة بخاصة مع انتشار النزاعات ذات الطبيعة العرقية والأثنية، وانتشار التنظيمات المسلحة، علاوة على انتشار الأمراض والأوبئة، للتسلسل نحو القارة لا سيما من خلال تطوير البنى التحتية التي ساعدت الأفارقة على توفير الحد الادني من متطلبات الحياة.

٥) أن الطرفان قد ادراكا ضرورة خلق ولاءات في إفريقيا– على غرار ما كانت تقوم به مصر خلال فترة الستينيات–، وهو دفعهما لتكثيف البرامج التدريبية، وتوفير فرص التعليم للأفارقة من خلال توفير المنح الدراسية سواء فى الجامعات التركية أو الإسرائيلية، بهدف خلف نخبه جديدة تدين بالولاء لأنقرة وتل أبيب، وهو ما يمثل خطرًا على البلدان الأخرى التي لها مصالح إستراتيجية وأمنية فى إفريقيا بخاصة مصر التي بدأ نفوذها في الانحسار داخل القارة، وهو ما تجلى في عدم وجود الدعم اللأزم من الأفارقة لمصر فيما يخص قضية سد النهضة.

٦) أن جزء كبير من نجاح الطرفين في التسلل داخل القارة، يرجع لوجود أزمة ثقة بين الأفارقة والبلدان الأوروبية التي لدى بعضها تاريخ استعماري طويل داخل القارة، علاوة علي حاضر قائم على الاستغلال. ويضاف لذلك، أنحسار نفوذ بعض القوى الإقليمية الأخرى نظرًا لانشغالها باوضاعها الداخلية.

٧) أن أخطر ما يواجه بلدان القارة من جراء هذا الأنخراط، هو سعي الطرفين للسيطرة على القطاعات الهامة في إفريقيا، بخاصة قطاع الموانئ والمطارات، والتي تفوقت فيه تركيا على إسرائيل بخاصة في البلدان المطلة على البحر

الأحمر، حيث بدأت تركيا في فتح قنوات اتصال مع تلك بلدان بهدف التنقيب على مصادر الطاقة في تلك المنطقة.

٨) أن الطرفان على دراية كاملة بأهمية القارة نظرًا لما تحتويه من فرص اقتصادية وعسكرية، فضلًا عن موقعها الإستراتجيي بالغ الأهمية، والذى أزدادت أهميته في السنوات الأخيرة على خلفية حالة عدم الاستقرار التي شهدتها بلدان شمال القارة، مما يتطلب مزيد من التواجد بقرب من تلك المصالح. وبالتالي فإفريقيا جنوب الصحراء تعتبر منطقة مثالية للطرفين.

الخاتمة والتوصيات:

لا شك أن المراقب عن كثب للشأن الإفريقي سيلاحظ أن النفوذين التركي والإسرائيلي في القارة الإفريقية قد تنامى بشكل واسع النطاق، بما بات يهدد مصالح ليس فقط بعض القوى الإقليمية المركزية كمصر وإيران، بل بعض القوى الدولية الكبرى كفرنسا.

واستنادًا لهذا الواقع الإقليمي المستحدث، فإن عملية مواجهة تلك القوى، وتحجيم نفوذها داخل القارة يتطلب بالضرورة القيام بعدة إجراءات، من أبرزها: توسيع النفوذ المصري داخل القارة الإفريقية للحفاظ على مقتضيات الأمن القومي.

وفي هذا الإطار توصي الدراسة بما يلي:-

١. إنشاء لجنة للمساعدات الإنسانية مختصة بإفريقيا لبحث ودراسة مختلف احتياجات البلدان الإفريقية للمساهمة في رفع المعانة عن الأفارقة باعتبارها البوابة الأهم لاستعادة الدور في القارة الإفريقية.

٢. تكثيف الدور السياسي المصري لا سيما الوساطة في تسوية الصراعات الإفريقية بخاصة في البلدان التي تمثل عمقًا استراتيجيًا لمصر خصوصًا بلدان

(ISSN: 2536 - 9555)

وادي النيل، لكون ذلك سيساهم في خلق مزيد من الحلفاء، مما يصب في مصلحة الموقف المصري في قضية سد النهضة.

٣. تقديم الدعم اللازم للشركات المصرية العاملة في إفريقيا في مجالات المقاولات والبنى التحتية نظرًا لحاجة القارة لها.

٤. توسيع الدور الذي تقوم المؤسسات الدينية لا سيما الأزهر في إفريقيا باعتباره يمثل أبرز أدوات القوى الناعمة المصرية نظرًا لما يمتلكه من رصيد ديني كبير ليس في إفريقيا فحسب، وإنما على الصعيد العالمي.

٥. زيادة مخصصات المنح الدراسية المخصصة للطلاب الأفارقة الذين يدرسون في الجامعات المصرية لما سيكون لذلك من أثر إيجابي كبير عليهم يتمثل في خلق مزيد من الولاء الإفريقي لمصر، بما يمهد لدعم الموقف المصري في أي قضية خلافية مستقبلًا.

٦. المساهمة في تدريب عناصر الجيوش الإفريقية لمواجهة التنظيمات الإرهابية المتطرفة الممتدة في كامل القارة، علاوة على ضرورة استمرار السعي لإقامة مزيد من القواعد العسكرية المصرية في البلدان الإفريقية.

مراجع وهوامش البحث:

(1) Eduard Jordan, The concept of a middle power in international relations: distinguishing between emerging, Politikon, 2003, P.165. Available at: https://doi.org/10.1080/0258934032000147282 (Accessed on 10 October 2021).

(2) Randall Schweller, "The Concept of Middle Power", P1. Available at: **https://www.academia.edu/7493871/The_Concept_of_Middle_Power** (Accessed on 11 October 2021)

(3) Gemma Boag, "The 'Middle Power' Approach: Useful Theory, Unpopular Rhetoric"**.** P1. Available at:

https://qspace.library.queensu.ca/bitstream/handle/1974/1067/Boag.finalcopy.pdf?sequence=1 (Accessed on 7 October 2021)

(٤) صدفة محمد محمود، "**القوى المتوسطة في النظام الدولي: التعريفات والاتجاهات النظرية**"، أغسطس ٢٠١٣، ص. ٦. منشور على الرابط الإلكتروني التالي:

shorturl.at/dnyBY (Accessed on 10 October 2021).

(5) Cameron Thies & Angguntari Sari, "A Role Theory Approach to Middle Powers: Making Sense of Indonesia's Place in the International System", Contemporary ***Southeast Asia***, Vol. 40, No. 3, (December 2018) , pp. 399.

(6) Carsten Holbraad, "The Role of Middle Powers", ***Cooperation and Conflict***, Vol. 6, No.1, (1971), P. 78.

(7) Carsten Holbraad, ***Middle Powers in international Politics***, (New York: St. Martin's, 1984) . PP-76-77

(8) **Zdeněk Kríž ,Jana Urbanovská, & Stanislava Brajerčíková. "The Middle Power Concept: Presenting a Complex Approach",** *Politické vedy***. Vol. 22, No. 4, 2019. P. 40. Available at:** http://www.politickevedy.fpvmv.umb.sk/en/archive/2019/4-2019/zdenek-kriz-jana-urbanovska-stanislava-brajercikova.html **(Accessed on 15 October 2021).**

(9)Enrico Fels, "**Shifting Power in Asia-Pacific: The Rise of China, Sino-US Competition and Regional Middle Power Allegiance"**. (Switzerland: Springer International Publishing, 2017).P. 210

(10) Andrew Cooper, Richard Higgott & Kim Richard Nossal, "**Relocating middle powers: Australia and Canada in a changing world order".** (Vancouver: UBC Press, 1993) , P. 32.

(11) Anton Bezglasnyy, "Middle Power Theory, Change and Continuity in the Asia-Pacific", ***Master Thesis***, The Faculty of Graduate Studies, Simon Fraser University, 2010, P.19.

(12) Zdeněk Kríž ,Jana Urbanovská, & Stanislava Brajerčíková, ***Op.cit***, P.45.

(13) May Darwich, "Middle Power Theory at the Regional Level: An Analytical Framework for the Middle East". P.20. Available at:

(ISSN: 2536 - 9555)

https://research.birmingham.ac.uk/portal/en/publications/middle-power-theory-at-the-regional-level-an-analytical-framework-for-the-middle-east(93b33f72-00e3-4c7b-bea9-81f0f7994f12) .html (Accessed on 11 August 2021)

(14) Zdeněk Kríž ,Jana Urbanovská, & Stanislava Brajerčíková, ***Op.cit***, P.14.

(15) Anton Bezglasnyy, ***Op.cit***, P.22.

(16) Dong-Min Shin, "A Critical Review of the Concept of Middle Power", 2015, Available at: **https://www.e-ir.info/2015/12/04/a-critical-review-of-the-concept-of-middle-power/** (Accessed on 11 October 2021) .

(17) Thomas Wilkins, "Defining middle powers through IR theory: Three images", in Tanguy Struye de Swielande, Dorothée Vandamme, David Walton, Thomas Wilkins, ***Rethinking Middle Powers in the Asian Century***, 1st ed. (London: Routledge, 2018) , pp- 49-52.

(18) Eduard Jordan, ***Op.cit***, pp. 171-175.

(19) Emel Parlar DAL, "On Turkey's Trail as a "Rising Middle Power" in the Network of Global Governance: Preferences", Capabilities, and Strategies, ***Perceptions***, Winter 2014, Volume XIX, Number 4, P. 107.

(٢٠) أقوى خمس جيوش في الشرق الأوسط ٢٠٢١، ***سبوتنك عربي***، ١٣ فبراير ٢٠٢١، منشور على الرابط الإلكتروني التالي:

shorturl.at/hADMW (Accessed on 6 October 2021).

(21)Turkey country profile. Available at: https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/turkey/#economy (Accessed on 9 October 2021)

(22) Ahmed Elbassoussy, "**The Impact of Energy ties on Russian Foreign Policy toward Turkey"**, July 2021. Available at: https://jocu.journals.ekb.eg/article_181399.html. (Accessed on 17 October 2021)

(٢٣) السياسة الخارجية التركية– نظرة عامة، وزارة الخارجية التركية، مشنور على الرابط الإلكتروني التالي:

https://www.mfa.gov.tr/arabic.en.mfa (Accessed on 6 October 2021).

(٢٤) محمد بصيلة، مصير اتفاقيات السراج وأردوغان بعد السلطة الليبية الجديدة، ***العين الإخبارية***، منشور على الرابط الإلكتروني التالي:

https://al-ain.com/article/erdogan-turkey-the-new-libyan-authority (Accessed on 16 October 2021 (

(٢٥) أقوى خمس جيوش في الشرق الأوسط ٢٠٢١، ***سبوتنك عربي***، ١٣ فبراير ٢٠٢١، منشور على الرابط الإلكتروني التالي:

shorturl.at/hADMW (Accessed on 6 October 2021)

(26) Israel country profile, Available at: **https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/israel/#military-and-security** (Accessed on 17 October 2021)

(٢٧) فلسطين تتفوق على إسرائيل بعدد البعثات والسفارات الدبلوماسية حول العالم، ***روسيا اليوم***، ١٠ فبراير ٢٠١٧، منشور على الرابط الإلكتروني التالي:

shorturl.at/lJOP3 (Accessed on 6 October 2021)

(٢٨) على كايا، كيف أقامت تركيا علاقات مع القارة الإفريقية على مدار ٢٣ عامًا، ***تي أر تي أربيك***، ٤ مارس ٢٠٢١، منشور على الرابط الإلكتروني التالي:

shorturl.at/cmntK (Accessed on 7 October 2021)

(٢٩) صالحة علام، أردوغان في إفريقيا...ماذا يفعل هناك؟، ***الجزيرة مباشر***، منشور على الرابط الإلكتوني التالي:

shorturl.at/gtzEQ (Accessed on 13 October 2021)

(٣٠) محمود سمير الرنتيسي، الدور التركي في شرف إفريقيا: الدوافع واللمكاسب، ***قراءات إفريقية***، ٢٥ مارس ٢٠١٥، منشور على الرابط الإلكتروني التالي:

shorturl.at/iqE39 (Accessed on 17 October 2021)

(٣١) العلاقات التركية مع الدول الإفريقية، وزارة الخارجية التركية، منشور على الرابط الإلكتروني التالي:

shorturl.at/cfrxJ (Accessed on 18 October 2021).

(٣٢) جوزيف رامز أمين، العلاقات التركية مع دول القرن الإفريقي، ***آفاق أفريقية***، السنة الثامنة، العدد السابع والأربعين، ٢٠١٨، ص ٤٠.

(ISSN: 2536 - 9555)

(٣٣) مريم عبد السلام أحمد موسى، الوجود التركي فى غرب إفريقيا، جمهورية النيجر نموذجًا، ***متابعات إفريقية***، العدد ١٨، سبتمبر ٢٠٢١، ص ٨٣.

(٣٤) أحمد عسكر، **التمدد التركي في الساحل والصحراء وغرب إفريقا: الدوافع والتداعيات**، مركز الإمارات للسياسات، ٢٤ أغسطس ٢٠٢٠، منشور على الرابط الإلكتروني التالي:

https://epc.ae/ar/topic/turkeys-expansion-in-the-sahel-the-sahara-and-west-africa-motivations-and-ramifications (Accessed on 17 October 2021)

(٣٥) عز الدين عبده، لها ٤ قواعد عسكرية بإفريقيا وتتجه نحو الغرب..هذه دوافع تركيا في التمدد بالقارة السمراء، ***عربي بوست***، ١٧ أغسطس ٢٠٢٠، منشور على الرابط الإلكتروني التالي:

shorturl.at/doAX2 (Accessed on 5 October 2021)

(٣٦) أيمن شبانة، **أبعاد الدور: دوافع تأسيس تركيا قاعدة عسكرية في الصومال**، مركز المستقبل للدراسات والأبحاث المتقدمة، ٦ أبريل ٢٠١٧، منشور على الموقع الإلكتروني التالي:

https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/2653/ (Accessed on 5 October 2021)

(٣٧) "يتواجد فى أكثر من ١٠ دول...تعرف على خريطة انتشار الجيش التركي حول العالم"، ***ترك برس***، ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٠، منشور على الموقع الإلكتروني التالي:

https://www.turkpress.co/node/75922 (Accessed on 5 October 2021)

(٣٨) مريم عبد السلام أحمد موسى، ***مرجع سبق ذكره***، ص ٨٣.

(٣٩) معتز على، "الصراع التركي الإماراتي في البحر الأحمر..كيف انتصر أردوغان؟"، ***الجزير***ة، ١٥ يناير ٢٠١٩، منشور على الرابط الإلكتروني التالي:

shorturl.at/cvwI2 (Accessed on 7 October 2021)

(40) Danny Citrinowicz, "Africa emerges as next scene of confrontation between Israel, Iran", ***Al-Monitor***, 1 September 2021. Available at: **https://www.al-monitor.com/originals/2021/09/africa-emerges-next-scene-confrontation-between-israel-iran#ixzz79uyCumWt** (Accessed on 10 September 2021)

(٤١) أحمد جمال الصياد، **التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا**، المركز الديمقراطي العربي، ٢٩ مايو ٢٠٢٠، منشور على الرابط الإلكتروني التالي:

https://democraticac.de/?p=66814(Accessed on 11 September 2021)

(42) Tania Kraemer, **A history of Africa-Israel relations**, DW News, 18 April 2018. Available at: **https://www.dw.com/en/a-history-of-africa-israel-relations/a-43395892** (Accessed on 13 September 2021) **.**

(٤٣) على متولي أحمد، زيارة نتنياهو لأفريقيا ٢٠١٦... الأهداف والنتائج، المركز الديمقراطي العربي،٣ ديسمبر ٢٠١٩، منشور على الرابط الإلكتروني التالي:

https://democraticac.de/?p=63707 (Accessed on 13 September 2021)

(٤٤) ممدوح مبروك، الغزو الإسرائيلي لغرب أفريقيا، مؤسسة الفكر العربي، منشور على الرابط الإلكتروني التالي:

https://arabthought.org/ar/researchcenter/ofoqelectronic-article-details?id=1075 (Accessed on 13 September 2021) .

(٤٥) "زيارة تاريخية إسرائيلية في إفريقيا..وتوقيع صفقة أسلحة"، ***سبوتنك عربي***، ٢٢ مارس ٢٠١٨ ، منشور على الرابط الإلكتروني التالي:

shorturl.at/lmHW2 (Accessed on 13 September 2021)

(46) Najla Shahswan, "Israel's main goal in rejoining the African Union", ***Daily Sabah***, 2 September 2021. Available at**:** **https://www.dailysabah.com/opinion/op-ed/israels-main-goal-in-rejoining-the-african-union** (Accessed on 13 September 2021)

(47)Lamis El-Sharqawy, "Israel: Back in Africa", ***Al-Ahram Weekly***, 29 July 2021.

(٤٨) "الاختراق الإسرائيلي لأفريقيا..كيف تغيرت مواقف القارة المناصرة لفلسطين؟"، ***الجزيرة***، ٢٥ ديسمبر ٢٠٢٠، منشور على الرابط الإلكتروني التالي:

shorturl.at/yAMVW) Accessed on 13 September 2021)

(٤٩) "البيت الأبيض: السودان وإسرائيل تتفقان على تطبيع العلاقات"، ***بوابة الأهرام***، ٢٤ أكتوبر ٢٠٢٠، منشور على الرابط الإلكتروني التالي:

https://gate.ahram.org.eg/daily/NewsPrint/783754.aspx

(ISSN: 2536 - 9555)

(٥٠) عدنان أبو عامر، إسرائيل تخترق أسواق أفريقيا بـ٧٠٠ مليون دولار، ***عربي ٢١***، ٢٤ أكتوبر ٢٠١٨، منشور على الرابط الإلكتروني التالي:

shorturl.at/wAHIV) Accessed on 13 October 2021)

(51)"Israel's International Relations: Cooperation with Africa", Jewish virtual library. Available at:

https://www.jewishvirtuallibrary.org/israeli-cooperation-with-africa (Accessed on 22 September 2021)

(٥٢) "الاختراق الإسرائيلي لأفريقيا..كيف تغيرت مواقف القارة المناصرة لفلسطين؟"، ***الجزيرة***، ٢٥ ديسمبر ٢٠٢٠، منشور على الرابط الإلكتروني التالي:

shorturl.at/yAMVW) Accessed on 13 September 2021)

(٥٣) محمد الدابولي، **الأختراق الإسرائيلي العسكري لإفريقيا..الأهداف والمخاطر**، مركز فاروس للدراسات والاستشارات الإسراتيجية، ٢٢ أغسطس ٢٠٢٠، منشور على الرابط الإلكتروني التالي:

https://pharostudies.com/?p=5242#_edn13

(٥٤) "نتانياهو يؤكد استعداد اسرائيل للتعاون مع افريقيا ضد الارهاب الاسلامي"، ***سويس أنفو***، ٢٣ فبراير ٢٠١٦، منشور على الرابط الإلكتروني التالي:

shorturl.at/uzO34 (Accessed on 23 September 2021)

(55) Jerome Starkey & Gregg Carlstrom, "Israel will help Kenya build a wall to keep out terrorists", ***The Times***, 7 July 2016.

(56)Liberia: Ellen Strengthens Ties with Israel, 7 June 2016. Available at**:** **https://allafrica.com/stories/201606070958.html** (Accessed on 22 September 2021)

(57)"Israel's International Relations: Cooperation with Africa", Jewish virtual library. Available at:

https://www.jewishvirtuallibrary.org/israeli-cooperation-with-africa (Accessed on 22 September 2021).